



صحيفة يومية تصدر عن
الهيئة العامة للطباعة والنشر
رئيس التحرير المسؤول
نواف رشيد

العدد ٢٤٩٩ السنة الحادية والعشرون
٢١ ديسمبر سنة ١٤٠١
١٩ ديسمبر سنة ١٤٠١
٢٧ رمضان سنة ١٤٠١
الثمن ٣ قروش دارجة

الإعلانات
يُنْفَقُ عَلَى تَحْتِهَا
الاشتراكات
دبلا الملكة ٦٠ ريالاً شهرياً
ساحل الملكة ٦٠ ريالاً شهرياً



مرسوم ملكي كريم

رقم ٣٠-٤-١-٢٥٥٣ وتاريخ ١٨-١٢-١٣٧٦

حول استعمال النقد الأجنبي

٣- يحق لأصحاب المهن الحرة غير السعوديين أن يحولوا ما لا يزيد قيمته شهرياً على خمسين في المائة من صافي دخلهم.

٤- يحق لوكلاء شركات النقل الأجنبية اثبات من أدايتهم ما هو مسموح به من تحويلات من شركاتهم من مبالغ ورسوم أن يحولوا إلى الخارج صافي قيمة تكاليفهم في السفر والتأمين للمتابعة للقيام بواجبهم، ولا لمقتضى التذاكر الممنوعة الذين يتقاضون رواتبهم بالعملة الأجنبية.

٥- يحق لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المملكة أن يحولوا إلى الخارج في حدود ما يسمح بتحويله نظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الصادر بالمرسوم رقم ٢٢٢٥-١-٢١ في ٢٠-٩-١٣٧٦.

ج- التحاويل الخاصة باستثمار رؤوس الأموال - والموحدة في بلدان جامعة الدول العربية - يجوز لمراقب النقد بموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني عند توفر العملات الأجنبية، وبشرط المقابلة بالمثل أن يرخص بتحويل رؤوس الأموال إلى حوالة بلدان جامعة الدول العربية بقصد الاستثمار في المشاريع الاقتصادية بشرط موافقة دول تلك البلاد على الترخيص بإعادة تلك الأموال إلى المملكة عند انقضاء فترة الاستثمار التي دخلت بها وعلى الترخيص أيضاً بتحويل أرباحها.

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (٨) من المادة الخامسة من نظام الاستثمار يحق لكل من يملك عملات أجنبية من غير طريق المؤسسة أن يستورد بها بضائع إلى المملكة.

ب- كما يحق له أن يحولها إلى الخارج لأي غرض آخر دون الحصول على رخصة.

المادة الحادية عشرة - أ- البنك الذي يترتب له رخصة استيراد أعطيت بموجب نظام الاستثمار أو رخصة تحويل عملة أجنبية أعطيت بموجب هذا النظام أن تقوم بإجراء التحويل المصرفي بالعملة الأجنبية المحددة في الرخصة.

ب- وعلى المؤسسة أن تغني عنه الطلب جميع التحويلات المصرفية التي تقوم بها البنوك على أساس الرخص الممنوحة لاستيراد بضائع بموجب نظام الاستثمار والرخص الممنوحة من قبل مراقب النقد بموجب هذا النظام والتي يوزعها البنك المحول إلى المؤسسة ولا يجوز للمؤسسة في غير هذه الحالات بيع أية عملات أجنبية إلى البنوك.

المادة الثانية عشرة - لمراقب النقد أو من يفوضه لهذا الغرض أن يثبت في سجلات البنوك التي تفتتحها مع تصاريحها لهذا الغرض أن يطلب من وزير المالية والاقتصاد الوطني (في حالة الاشتباه) تحويله التفتيش على سجلات وحسابات البنك المشتبه بتصرفاته.

المادة الثالثة عشرة - يتجرأ من يخضع باخراجه من نقد طبقاً لهذا النظام الذي أخذ من أجله.

المادة الرابعة عشرة - يماثل كل من يخالف أحكام هذا النظام أو الأوامر والتعليمات الصادرة بموجبه بغرامة لا تقل عن قيمة المال المهرب أو الحبس لمدة لا تزيد عن السنة أو بإغلاق البنك الذي تدرج مخالفته أو بجميع هذه العقوبات معاً.

المادة الخامسة عشرة - تتفق وزارة المالية والاقتصاد الوطني لجنة (تسمى لجنة مراقبة النقد) وعلى مراقب النقد أن يحيل إليها جميع المواضيع والقضايا والشكاوى المتعلقة بسياسة مراقبة النقد أو الناشئة عن تطبيق هذا النظام وتوافق هذه اللجنة من.

منذوب بعينه مجلس الوزراء ومن مراقب النقد ومن منذوب عن كل من وزارة التجارة ومديرية

ويجوز في الحالات الاستثنائية تحويل مبلغ إلى الخارج لا يزيد على خمسين في المائة من قيمة البضاعة وذلك عند الدفع مقدماً بشرط أن يتقدم المستورد بأن يزود البنك المحول خلال ستة شهور من تاريخ التحويل بنسخة من القوانين والمستندات الأخرى المعممة بالشرح والتوضيح وأن يقدم كفالة بنك بذلك ويجوز تجديد المدة المذكورة لأسباب جبرية أو قوة قاهرة.

وعلى المستورد في جميع الحالات أن يحصل أثر وصول السلعة إلى الميناء السعودي ودفعه الرسوم الجمركية على شهادة قيمة من الدائرة الجمركية المختصة ببيع قيمة البضاعة المستوردة والبنك المحول مسئول عن تزويد مراقب النقد بهذه الشهادة في حينه وإبلاغه عن تصدير المستورد في أداء هذا الواجب.

مع مراعاة اثبات من أدا المستحق لمصلحة الزكاة والدخل بقصد مراقب النقد تراخيص التحويلات الشخصية، بما في ذلك تحويلات الأشخاص الاعتباريين بالنقد لأجنبي الذي توفره وزارة المالية والاقتصاد الوطني كاهوامين أدناه.

١- يجوز للمؤسسة - بالموافقة من وزير المالية والاقتصاد الوطني - أن تحصل على تحويل مصرفي بالقيمة الممنوعة عليها في الفقرة (١) (هـ) من هذه المادة بالإضافة إلى نفقات المعالجة التي تقدرها السلطات الصحية السعودية. ويجوز في الحالات الاستثنائية أن يمنح للمؤسسة المذكورة مبلغاً إضافياً إذا ثبت فيما أن مرهنة يحتاج إلى المزيد من المعالجة وذلك بموجب تقرير مالي من طبيب المددوى مصدق من الممثل الدبلوماسي أو القنصل في البلد الذي يجري فيه المعالجة، أو في أقرب بلد إليه.

٢- يحق للطالب الذي يتم في البلاد العربية أو الشرقية أن يحصل على تحويل مصرفي لا يزيد قيمته على ستة آلاف ريال سعودي في السنة ولطالب الذي يتم في البلاد الأمريكية أو الأوروبية أن يحصل على تحويل مصرفي لا يزيد قيمته على اثني عشر ألف ريال سعودي في السنة.

٣- يحق للمؤسسة التي تقيم عائلته في الخارج أن يحول إليها ما لا يزيد شهرياً على ألفي ريال سعودي أو على خمسين في المائة من راتبه (إذا كان موظفاً) أي المبلغين أقل.

٤- يحق للمؤسسة أن يحول لأحد ذوي القربى المقيمين في الخارج ما لا يزيد قيمته شهرياً على خمسين ريال سعودي.

٥- يحق للسافر إلى الخارج لفرض السياحة أو لقضاء أعمال أو غير ذلك من الأغراض التي لم تحدد في هذه المادة أن يحصل على تحويل مصرفي لا يزيد قيمته على ثلاثة آلاف ريال سعودي للفرد مرة واحدة في السنة.

ب- التحويلات الخاصة بالمقيمين من غير السعوديين - يحق للموظفين غير السعوديين المقيمين مع الحكومة أن يحولوا ما لا يزيد قيمته شهرياً على خمسين في المائة من صافي رواتبهم إذا كانت عائلته المولود في المملكة وما لا يزيد قيمته على ٧٠ في المائة إذا كانت عائلته في الخارج إلا إذا كان العقد ينص على خلاف ذلك. على أنه يحق للموظفين المذكورين أن يحولوا كامل رواتب اجازاتهم عند سفرهم إلى الخارج بالإضافة.

٢- يحق للموظفين والمعلمين السعوديين المقيمين مع غير الحكومة أن يحولوا ما لا يزيد قيمته شهرياً على خمسين في المائة من صافي رواتبهم إذا كانت عائلته في الخارج. على أنه يحق للمذكورين أن يحولوا كامل رواتب اجازاتهم عند سفرهم إلى الخارج بالإضافة.

أذاعت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر المرسوم الملكي رقم ٣٠-٤-١-٢٥٥٣ والمؤرخ في ١٨ ذو الحجة سنة ١٣٧٦ هـ.

بجوز الله تعالى
نحسب سعود بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

وبعد الاطلاع على نظام الاستثمار الصادر برقم ٢٢٢٥-١-٢١ وتاريخ ١١-٩-١٣٧٦ هـ.

وبإشارة إلى الظروف الاستثنائية الفارعة وإلى ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة باستعمال النقد الأجنبي الذي توفره وزارة المالية والاقتصاد الوطني للبنوك في الأغراض المحددة.

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني وبحثنا بما هو آت -

المادة الأولى - يقصد بالكلمات الواردة في هذا النظام المعاني المقابلة لها -

أ - البنك أو البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة العربية السعودية.

ب - التحويل المصرفي التحويل المصرفي إلى الخارج على اختلاف أنواعها من حوالات أو شيكات (بما فيها شيكات المسافرين) وخطابات الاعتماد الخ.

ج - نقد أجنبي. أية عملة أجنبية أو حوالة أو اعتماد أو حساب واجب الدفع بعملة غير عملة المملكة العربية السعودية يتم تحويلها بواسطة البنوك.

د - وسائل مبالغ أجنبية التحويل إلى البنوك المحللة للمعدات والمواد الأولية وسائر ما اعتبر رأس مال أجنبي بموجب نظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية للفترة من ١-٢١-٢٢٢٥ وتاريخ ٢٠-٩-١٣٧٦ هـ.

و - مراقب النقد - رئيس دائرة مراقبة النقد المنصوص عليها في هذا النظام.

ز - المؤسسة - مؤسسة اقتصادية عربية سعودية.

ح - نظام الاستثمار - نظام الاستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٢٢٥-١-٢١ وتاريخ ١١-٩-١٣٧٦ هـ.

المادة الثانية - تتفق وزارة المالية والاقتصاد الوطني دائرة تسمى (دائرة مراقبة النقد) تربط بوزير المالية والاقتصاد الوطني مباشرة وتكون مهمتها تنفيذ هذا النظام.

وإن هذه الدائرة مراقب النقد الذي يتم تعيينه وترشيحه من وزير المالية والاقتصاد الوطني طبقاً لنظام لا يجوز تحويل أي مبلغ من النقد الأجنبي المبالغ من قبل المؤسسة إلا بطريق البنك وبالسعر الرسمي وللأغراض المحددة في نظام الاستثمار وهذا النظام. وكل ما يحول من النقد الأجنبي المذكور خلافاً لذلك يعد مالا مهرباً.

على البنوك أن تزود مراقب النقد ببيانات ترد إليها من المؤسسة ومن غيرها من المصادر، وعن المبالغ المحولة بواسطة إلى الخارج.

على البنوك وذوي الشأن أن يبلغوا إلى المؤسسة خلال مدة لا تزيد على ستة شهور قيم الاعتمادات المستندية والتحويلات الممنوعة وغير المستندية كلياً أو جزئياً وبشكل التعويض عن البضائع المستحقة الوفاء إذا كانت المؤسسة مصدر النقد الأجنبي المدفوع في سبيل هذه العمليات.

لا يجوز أن يستعمل النقد الأجنبي المخصص من قبل المؤسسة للأغراض المنصوص عليها في هذا النظام ونظام الاستثمار لشراء نقد أجنبي آخر أو نقود سعودية في داخل المملكة.

لا يجوز بيع رذن من وزير المالية والاقتصاد الوطني إخراج أو إدخال النقود السعودية زهراً كانت أم نقدية أم ورقاً بما في ذلك إيصالات الحجج (على أنه يجوز للسافر الداخل إلى المملكة أو الخروج منها أن يحمل معه نقداً سعودياً من العملة الورقية لا يزيد على خمسين ريال سعودي).

المادة الثالثة - يجب أن يجري تحويل النقد الأجنبي المبالغ من المؤسسة بواسطة البنوك لاستيراد البضائع من طريق الاعتمادات أو أوراق التحصيل المستندية. وأن يكون واضحاً في هذه المستندات أن المبالغ السعودية هي الموائمة النهائية للواردات المذكورة بشرط أن يكون المستورد فيها.

الشؤون الاقتصادية ومديرية الجمارك العامة والمؤسسة ومن خير قانوني يتدبره وزير المالية والاقتصاد الوطني وتماثل هذه اللجنة الأعمال التالية -

أ - تفتش المشورة إلى مراقب النقد في كل ما يحيله إليها من مواضيع.

ب - تضع التوصيات اللازمة لإصدار تعليمات بموجب هذا النظام.

ج - تضع التوصيات الخاصة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام.

د - تضع التوصيات اللازمة لتعديل هذا النظام أو أجزائه.

ووفق هذه اللجنة توصياتها إلى وزير المالية والاقتصاد الوطني ويعمل بها بعد إقرارها بموافقة هذا هذا التوصيات الخاصة بتعديل هذا النظام أو أجزائه والتوصيات الخاصة بفتح البنك الخالف التي يجب أن تقرن بتقرير من مجلس الوزراء.

للمادة السادسة عشرة - ترسل لجان الاستيراد المنصوص عليها في نظام الاستثمار إلى مراقب النقد أولاً بأول صوراً من جميع البيانات والمعلومات التي تتعلق بالمبالغ المخصصة لغرض الاستثمار قبل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورخص الاستثمار التي أصدرتها وسائر ما يطلبه من المعلومات في هذا الصدد.

المادة السابعة عشرة - تزود المؤسسة بمراقب النقد بكل ما يطلب من بيانات ومعلومات تتعلق بالمبالغ المخصصة من قبل وزير المالية والاقتصاد الوطني لأغراض الاستثمار وغير ذلك من التحويلات المصرفية وما يخص من المبالغ المذكورة لتغطية مدفوعات البنوك والتفصيل الذي يطلبه المراقب المذكور.

للمادة الثامنة عشرة - على وزير المالية والاقتصاد الوطني أن يشرع تعليمات مراقب النقد بموافقة من المبالغ المخصصة من النقد الأجنبي لكل من لجان الاستيراد المنصوص عليها في نظام الاستثمار.

ب - التحويلات المصرفية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام.

ولا يجوز التصرف بهذه المبالغ إلا للأغراض المحددة لها. وإذا ثبت لمراقب النقد ما يخالف ذلك أن يسارع بإبلاغ وزير المالية والاقتصاد الوطني لاتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً.

المادة التاسعة عشرة - يصدر وزير المالية والاقتصاد الوطني بناء على توصيات لجنة مراقبة النقد التعليمات اللازمة بموجب أحكام هذا النظام.

المادة العشرون - على كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير التجارة تنفيذ هذا النظام. كل فيما يخصه.

للمادة الحادية والعشرون - يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره ويبلغ مفعول أية أنظمة أخرى وببيانات أو تعليمات سابقة تتعارض مع أحكامه. والسلام.

بلاغ مشترك

عن نتائج المفاوضات بين الجانبين

المصري وشركة كوك البريطانية

لندن - أصدر المكتب المواقف على ما سمعوه في الحراسة الرئيسية لشركة كوك بلندن بياناً قضائية من جانب واحد، وفي عن مركز الشركة بمصر، ويردد نفس الوقت تحت الشركة عدداً البيان بلاغاً مشتركاً صدر أمس من الامتيازات لتيسير الاتصال بين مكتبها الرئيسي وفروعها الأولى في القاهرة عن مفاوضات محلية؛ وقد جرت المفاوضات دارت بين وزير المالية المصري وموظفين آخرين بوزارة المالية المصرية من جانب وبين رئيس شركة كوك والمساعد الإداري المصرية للحراسة الشركة من جانب آخر.

وقد ذكر البلاغ أن شركة كوك طلبت رفع الحراسة القضائية عن الشركة غير أن كل ما طلبه فإن المحادثات أدت المفاوضات المصرية لم يستطع احداً نافعاً.

الخطابان المتبادلان

بين صاحبي المعالي وزير الاقتصاد العراقي
ومعالي وزير المال والاقتصاد السعودي

معالي وزير الاقتصاد لحكومة المملكة العربية السعودية

معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني لحكومة المملكة العربية السعودية

بعد التحية -

تسلت كتابكم الذي نصه ما يلي :-

رغبة في تنظيم تسوية المدفوعات بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية وعطفاً على المادة العاشرة من الاتفاق الاقتصادي المقود بين حكومتنا ببلدنا بتاريخ اليوم يبرر ان انيت فيما يلي ما تم الاتفاق عليه

١ - يفتح في بغداد لدى (البنك المركزي العراقي) حساب بالدينار العراقي باسم مؤسسة النقد العربي السعودي بوصفها حكومة المملكة العربية السعودية

٢ - لا يتقاضى البنك المركزي العراقي عمولة على مبيعات هذا الحساب كما أن هذا الحساب لا يتبع فوائده على الارصدة سواء كانت دائنة او مدينة

٣ - يفتح هذا الحساب بالدينار العراقي من حساب غير مقيم وكذلك بمصلحة الاسترليني القابل للتحويل والملاط والأجنبية الأخرى التي يتفق عليها بين الطرفين لتحويلها للدينار العراقي بالطريقة والأسعار التي ستبت وفق الفقرة (٧) أدناه

٤ - تحب مؤسسة النقد العربي السعودي على حسابها المذكور في الفقرة الأولى بحسب حاجتها

٥ - يجوز أن يصل الرصيد المدين للحساب المذكور في الفقرة الأولى إلى حد (٢٥٠.٠٠٠) ديناراً ويمكن رفعه إلى (٥٠٠.٠٠٠) ديناراً عند اقتضاء الحاجة بموافقة الطرفين وعلى مؤسسة النقد العربي السعودي أن تغطي الرصيد المدين بالدينار العراقي من حساب غير مقيم أو بالسترليني القابل للتحويل بالعملة الأجنبية المتفق عليها أعلاه كل ثلاثة أشهر اعتباراً من نفاذ الاتفاق الاقتصادي المقود بتاريخ اليوم أو كلما تجاوز الرصيد المدين المشار إليه أعلاه

٦ - تحب المبالغ من الحساب المذكور أعلاه بالدينار العراقي على الاسس المبينة في الفقرات ٣، ٤، ٥ أعلاه ويجوز بعد موافقة السلطات المختصة في البلدين أن تجري عمليات تجارية بين البلدين خارج الحساب المذكور أعلاه وأن يجري الدفع بشأنها بالدينار العراقي من حساب غير مقيم أو بالسترليني القابل للتحويل أو العمل الأجنبية المتفق عليها بين الطرفين

٧ - تضع مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي العراقي فيما بينهما الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ المعاملات الناتجة عن تطبيق ما ورد في الاتفاق المشار إليه أعلاه وما هو مبين في هذا الكتاب وكذلك التسهيلات الخاصة التي تقتضيها طبيعة تجارة المساهمة وتسيير قضايا التحويل الخارجية المتعلقة بالحجج والبيانات السياسية وبالخطوط الجوية التابعة لكل البلدين

وانه ليرى ان انيت موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على ما جاء في كتابكم هذا

وتفضلوا بما يكفون فائق الاحترام

بغداد في اليوم الخامس عشر من شوال - ١٣٧٦ هـ الموافق الخامس عشر من ايار - ١٩٥٧ م

محمد سرور الصبان

وزير المالية والاقتصاد الوطني

محلات مبيع

تقاريم أم القرى

تمن وزارة المالية والاقتصاد الوطني أن تقاريم أم القرى لعام ١٣٧٧ تباع لدى المتعهدين الموضحين اسماهم أدناه:

في مكة:

ابراهيم مفتي بمقر المالية بمكة
سعيد قسبي بمكة المكرمة
محلات عبدالعزيز مرزا بإشراف توفيق بمكة المكرمة

في جدة:

محلات عبدالعزيز مرزا بسوق الندي بجدة
واسعارها كالآتي:
٤ ريال عربي سعر التقويم العادي
٥ ريال عربي سعر التقويم المأز والمكتب
٧ ريال عربي سعر التقويم المجلد
ولاعلان العموم بذلك جرى نشره

نص الاتفاقية الاقتصادية المعقودة

بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية

صاحب المعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني

بالإشارة الى خطابكم رقم ١٥٠٠ - ١٥٦١ - ٢١ في ٧٦ - ١٣٧٦ عطفاً على مشروع الاتفاق الاقتصادي والذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين السعودي والعراقي ..

تمت اليكم من طيه صورة من قرار مجلس الوزراء رقم ١١٩ في ٧٦ - ١٣٧٦، المتخذ في الموضوع لاعتقاد انفاذ مقتضاه. مع العلم انه قد أعطيت صورة من القرار المذكور للجهات المعنية لاعتباره أيضاً والاحاطة به ونسب مجلس الوزراء

بأمره

(قرار ١١٩ وتاريخ ١٣٧٦-١٢-٥)

اطلع مجلس الوزراء على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥٧٩٥ - ١ وتاريخ ٧٦ - ١٣٧٦ المستعجلة على مشروع الاتفاق الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين السعودي والعراقي وجرى التوقيع عليه بالأحرف الأولى بتاريخ ١٥ شوال ٧٦ ورقه وزير المالية والاقتصاد الوطني لرئاسة مجلس الوزراء برقم ١٥٦١ - ٢٢٠٠ في تاريخ ٧٦ - ١٣٧٦ وهذا نصه :-

اتفاق اقتصادي

بين حكومة العراق وحكومة المملكة العربية السعودية

ان حكومة العراق وحكومة المملكة العربية السعودية رغبة في تسهيل وتيسير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما قد قررا عقد اتفاق اقتصادي وعينتا لهذا الغرض مندوبيهما الموضين وهما :-
عن حكومة العراق معالي السيد نديم البابي سجي وزير الاقتصاد وعن حكومة المملكة العربية السعودية معالي السيد محمد سرور الصبان وزير المالية والاقتصاد الوطني

الذان بعد تثبتهما من صحة وثائق تفويضا اتفاقا على ما يأتي :-

المادة الأولى

يحلل الفريقان المتعاقدان على تسمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلديهما الى أقصى حد مستطاع ضمن امكانياتهما الاقتصادية وإيماناً بتسهيل التبادل التجاري بينهما

المادة الثانية

أ - تمنع من الرسوم الجمركية المواد المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا الاتفاق والمنتجة أو المصنوعة في بلد أي من الفريقين المتعاقدين عند استيرادها مباشرة الى بلد الفريق الآخر
ب - تعامل المواد المدرجة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا الاتفاق والمنتجة أو المصنوعة في بلد أي من الفريقين المتعاقدين عند استيرادها مباشرة الى بلد الفريق الآخر معاملة تفضيلية وذلك باختصاصها في رسوم جمركية تبلغ تلك الرسوم الجمركية العادية المطبقة في البلد المستورد
ج - يجوز بائق الطرفين إضافة مواد جديدة الى الجدول رقم (١) ورقم (٢) الملحقين بهذا الاتفاق أو حذف أية مادة منهما

المادة الثالثة

أ - لفرض تطبيق احكام المادة الثانية ترين المنتجات أو المصنوعات المستوردة من بلد أحد الفريقين المتعاقدين الى بلد الفريق الآخر بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر
ب - يقصد بالسلطات المختصة المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه السلطات التي يمينها كل فريق في بلده

المادة الرابعة

مع مراعاة احكام هذا الاتفاق يعامل كل من الفريقين الفريق الآخر معاملة الدولة الأكثر حظوة وعامة فيما يتعلق بالأمور التالية :-
أ - التكاليف الجمركية ورسوم التكاليف والرسوم الأخرى المفروضة عند الاستيراد والتصدير والتراخيص على البضائع المصدرة من بلد أحد الطرفين الى بلد الطرف الآخر أو المستوردة منه أو المارة عبر أراضيها
ب - القواعد والامراءات التي تخضع لها عمليات الانراج من الجمارك وكافة الأنظمة والعمليات والامراءات الأخرى المطبقة بشأن الاستيراد والتصدير والتراخيص
ج - منح الجوازات الاستيراد والتصدير
ولا تشمل معاملة الدولة الأكثر حظوة المصوص عليها أعلاه القوائد الناتجة عن اتحاد جمركي قد يعقد بين أحد الفريقين وفريق ثالث

المادة الخامسة

لا تخضع منتجات البلدين للتعاقدين الى قيود الاستيراد والتصدير الا في الحالات :-
أ - التي تتضمنها وقاية المنتجات الزراعية من الأمراض والآفات النباتية
ب - التي تتضمنها ظروفه المرحية الاقتصادية على أن يكون الاجراء في هذه الحالة عاما وشاملا لجميع البلدان

المادة السادسة

يجوز للفريق المستورد أن يطلب إبراز شهادة ثبت سلامة المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو الحيوانات الحية من الأمراض والآفات عند استيرادها وتقبل الشهادات الصادرة بهذا الشأن عن السلطات المختصة في بلد الفريق المصدر

المادة السابعة

يتمد الفريقان المتعاقدان بتسهيل تجارة التراخيص عبر بلديهما بكافة وسائل النقل مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين

المادة الثامنة

يوافق الفريقان المتعاقدان على دخول وخروج وسائط النقل على اختلاف أنواعها المسجلة في بلد أحد الفريقين الى أراضي الفريق الآخر ومنها وديرها قارعة أو بحمة وأصلها الى المكاء الذي تنصده في بلد الفريق الآخر ومنها أصلي التسهيلات مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن على ألا يشمل ذلك تعاقب النقل الداخلي الا بصريح من السلطات المختصة في ذلك البلد

المادة التاسعة

يحلل الفريقان المتعاقدان على منح أقصى مدى ممكن من التسهيلات لتجارة المساهمة على الحدود المشتركة بين بلديهما وذلك بالإضافة الى التسهيلات المخصوص عليها في هذا الاتفاق

المادة العاشرة

تم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفق الترتيبات المبينة في الكتب المبادلة الموقعة بهذا الاتفاق

المادة الحادية عشرة

بغية تسهيل تطبيق هذا الاتفاق يتشاور الفريقان المتعاقدان كلما دعت الضرورة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ من تهيئة هذا الاتفاق ولهذا الغرض يوافق الفريقان المتعاقدان على تشكيل لجنة مختلطة بناء على طلب أي منهما

المادة الثانية عشرة

يصح هذا الاتفاق وملاحقه التي تعتبر جزءاً منه أنه نافذ المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائقي إبرامه وبقي نافذ لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائياً سنة فسنه ما لم يبلغ أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر خطياً رغبة في إنهائه أو تعديله وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء العمل به

وضع هذا الاتفاق بخسنتين أصليتين في بغداد في اليوم الخامس عشر من شوال ١٣٧٦ هـ الموافق الخامس عشر من ايار ١٩٥٧ م كما اطلع على الخطاب الموجه من وزير الاقتصاد العراقي لوزير المالية والاقتصاد الوطني لحكومة المملكة العربية السعودية اشارة الى المادة العاشرة من الاتفاق الاقتصادي المقود بين الحكومتين وانيت فيه ما تم الاتفاق عليه وهو :-

١ - يفتح في بغداد لدى (البنك المركزي العراقي) حساب بالدينار العراقي باسم مؤسسة النقد العربي السعودي بوصفها حكومة المملكة العربية السعودية

٢ - لا يتقاضى البنك المركزي العراقي عمولة على مبيعات هذا الحساب كما أن هذا الحساب لا يتبع فوائده على الارصدة سواء كانت دائنة او مدينة

٣ - يفتح هذا الحساب بالدينار العراقي من حساب غير مقيم وكذلك بمصلحة الاسترليني القابل للتحويل والملاط والأجنبية الأخرى التي يتفق عليها بين الطرفين لتحويلها للدينار العراقي بالطريقة والأسعار التي ستبت وفق الفقرة (٧) أدناه

٤ - تحب مؤسسة النقد العربي السعودي على حسابها المذكور في الفقرة الأولى بحسب حاجتها

٥ - يجوز أن يصل الرصيد المدين للحساب المذكور في الفقرة الأولى إلى حد (٢٥٠.٠٠٠) ديناراً أو يمكن رفعه إلى (٥٠٠.٠٠٠) ديناراً عند اقتضاء الحاجة بموافقة الطرفين وعلى مؤسسة النقد العربي السعودي أن تغطي الرصيد المدين بالدينار العراقي من حساب غير مقيم أو بالسترليني القابل للتحويل بالعملة الأجنبية المتفق عليها أعلاه كل ثلاثة أشهر اعتباراً من نفاذ الاتفاق الاقتصادي المقود بتاريخ اليوم أو كلما تجاوز الرصيد المدين المشار إليه أعلاه

٦ - تحب المبالغ من الحساب المذكور أعلاه بالدينار العراقي على الاسس المبينة في الفقرات (٣، ٤، ٥) أعلاه ويجوز بعد موافقة السلطات المختصة في البلدين أن تجري عمليات تجارية بين البلدين خارج الحساب المذكور أعلاه وأن يجري الدفع بشأنها بالدينار العراقي من حساب غير مقيم أو بالسترليني القابل للتحويل أو العمل الأجنبية المتفق عليها بين الطرفين

٧ - تضع مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي العراقي فيما بينهما الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ المعاملات الناتجة عن تطبيق ما ورد في الاتفاق المشار إليه أعلاه وما هو مبين في هذا الكتاب وكذلك التسهيلات الخاصة التي تقتضيها طبيعة تجارة المساهمة وتسيير قضايا التحويل الخارجية المتعلقة بالحجج والبيانات السياسية وبالخطوط الجوية التابعة لكل البلدين

وعلى جواب وزير المالية والاقتصاد الوطني الموجه لوزير الاقتصاد العراقي ويشير فيه الى خطاب وزير الاقتصاد العراقي المدين نصه أعلاه وبأنه فيه موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على ما جاء فيه

ولدى درس ما ذكر في جلسة عامة تقرر الموافقة على ما ذكر (التوقيع على الكرم)

ولذا حرر رئيس مجلس الوزراء

الجدول رقم (١)

بالمنتجات والمصنوعات المعفاة من الرسوم الجمركية

١ - المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة التراخيص بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها

٢ - الحام التقني الأبيض المقصور وغير المقصور

٣ - الحام التقني المصبوغ بالغزل أو بالقطع

٤ - الحام المقصوع من القطع

رغبة في تنظيم تسوية المدفوعات بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية وعطفاً على المادة العاشرة من الاتفاق الاقتصادي المقود بين حكومتنا ببلدنا بتاريخ اليوم يبرر ان انيت فيما يلي ما تم الاتفاق عليه

١ - يفتح في بغداد لدى (البنك المركزي العراقي) حساب بالدينار العراقي باسم مؤسسة النقد العربي السعودي بوصفها حكومة المملكة العربية السعودية

٢ - لا يتقاضى البنك المركزي العراقي عمولة على مبيعات هذا الحساب كما أن هذا الحساب لا يتبع فوائده على الارصدة سواء كانت دائنة او مدينة

٣ - يفتح هذا الحساب بالدينار العراقي من حساب غير مقيم وكذلك بمصلحة الاسترليني القابل للتحويل والملاط والأجنبية الأخرى التي يتفق عليها بين الطرفين لتحويلها للدينار العراقي بالطريقة والأسعار التي ستبت وفق الفقرة (٧) أدناه

٤ - تحب مؤسسة النقد العربي السعودي على حسابها المذكور في الفقرة الأولى بحسب حاجتها

٥ - يجوز أن يصل الرصيد المدين للحساب المذكور في الفقرة الأولى إلى حد (٢٥٠.٠٠٠) ديناراً ويمكن رفعه إلى (٥٠٠.٠٠٠) ديناراً عند اقتضاء الحاجة بموافقة الطرفين وعلى مؤسسة النقد العربي السعودي أن تغطي الرصيد المدين بالدينار العراقي من حساب غير مقيم أو بالسترليني القابل للتحويل بالعملة الأجنبية المتفق عليها أعلاه كل ثلاثة أشهر اعتباراً من نفاذ الاتفاق الاقتصادي المقود بتاريخ اليوم أو كلما تجاوز الرصيد المدين المشار إليه أعلاه

٦ - تحب المبالغ من الحساب المذكور أعلاه بالدينار العراقي على الاسس المبينة في الفقرات (٣، ٤، ٥) أعلاه ويجوز بعد موافقة السلطات المختصة في البلدين أن تجري عمليات تجارية بين البلدين خارج الحساب المذكور أعلاه وأن يجري الدفع بشأنها بالدينار العراقي من حساب غير مقيم أو بالسترليني القابل للتحويل أو العمل الأجنبية المتفق عليها بين الطرفين

٧ - تضع مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي العراقي فيما بينهما الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ المعاملات الناتجة عن تطبيق ما ورد في الاتفاق المشار إليه أعلاه وما هو مبين في هذا الكتاب وكذلك التسهيلات الخاصة التي تقتضيها طبيعة تجارة المساهمة وتسيير قضايا التحويل الخارجية المتعلقة بالحجج والبيانات السياسية وبالخطوط الجوية التابعة لكل البلدين

وتفضلوا بما يكفون فائق الاحترام

بغداد في اليوم الخامس عشر من شوال ١٣٧٦ هـ الموافق الخامس عشر من ايار ١٩٥٧ م

وزير الاقتصاد

محمد الباججي

٥ - الشبكات القطنية

٦ - الاوجاج الصوفية

٧ - منتجات الجوت (الكياس وقاش الجفانص واخيوط السوتل)

جدول رقم (٢)

بالتنوعات والمصنوعات الخاضعة لرسوم جمركي يعادل تلك

الرسوم الجمركية العادية المطبقة في البلد المستورد

١ - العبادات الصوفية والعتل

٢ - المنسوجات والجلد والامراس

٣ - الجلود المدبوغة والمالحة

٤ - الغزول الصوفية والقطنية المدة للصناعة

٥ - مصنوعات الانثيم على اختلافها

٦ - الصابون العادي كغلاو مسحوقا

٧ - القشاب (كديت) بمجموع اوانه

٨ - الزيوت النباتية باوانها سائلة كانت ام مبهدة

بشرى سارة

(يسر مكتب الشرق العربي للهندسة والتجارة)

ان يمل للجمهور الكريم بشرى وصول الدفعة الأولى من علب

(بقول المدمس) الغذاء الصحي والاقتصادي المشهور

مباً تمته بمنازة مع كية من علب الخضروات المحفوظة المشهورة

بجودة اصنافها ونقاها تعبتنا فبادروا بزيارة

(مكتب الشرق العربي للهندسة والتجارة بمجدة شارع

الاشرف آل يحيى)

لاختيار ما يروق لكم من هذه الأنواع لتحصروا بذلك على

(الكلمة شوية لذينة) والاسعار في متناول كل جيب

